

استمرت في تحقيق الأرباح رغم التقلبات البنوك الكويتية.. في وضع مريح



محمود عيسى

«الوطني»

و«بيتك»

يستحوذان

على 57٪

من إجمالي

الأصول

المصرفية

محفوظ:

سيولة البنوك

العالية مكنتها

من تمويل

مشروعات

حكومية

ضخمة

بعض المؤسسات

المالية واجهت

صعوبة في تطبيق

المعيار التاسع

بسبب مخالفتها

لأحكام الشريعة

الإسلامية

استعرضت مجموعة اوكسفورد بيزنس مختلف الجوانب الاقتصادية في الكويت ضمن تقريرها «الكويت 2018»، حيث تناولت فيه القطاع المصرفي الكويتي، وقالت إنه بفضل ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وزيادة الإنفاق المحلي، كان أداء القطاع المصرفي الكويتي جيدا في الأشهر الثمانية عشرة الماضية حتى منتصف عام 2018، حيث حقق نموًا في صافي الأرباح بنسبة 8,9٪ ونموًا في إجمالي الأصول 5,9٪ لتصل إلى 251,9 مليار دولار في عام 2017 حتى مع تطبيق البنوك متطلبات التخصصات الجديدة طبقا لما ذكرته شركة KPMG.

وتقول اوكسفورد بيزنس إن أداء القطاع سيظل مرتبطا بسعر النفط في السنوات المقبلة، ومع ذلك فإن الإقراض للقطاع غير النفطي سيستحوذ على نسبة مئوية عالية من الإقراض الكلي على مدى العقد المقبل. ويعزو صندوق النقد الدولي هذا التوسع المستمر إلى تحسن أجواء الثقة في السوق واستمرار الجهود الحكومية في التنوع بعيدا عن النفط. وقد قلصت البنوك من انكشافها على سوق العقارات الذي يعاني من الركود وسوق الاستثمار المتقلب فيما وسعت أنشطتها في المجال الرقمي بما يتماشى مع أهداف «رؤية الكويت 2035». وتجلي تأثير هذا النهج المحافظ بعد الأزمة المالية العالمية 2008-2009، حيث لم تشهد البنوك الكويتية سوى ركود طفيف في النمو أعقبه انتعاش سريع، بينما ارتفعت الديون المتعثرة إلى مستويات عالية لدى مؤسسات مالية أخرى في المنطقة وتخصت

عن تداعيات خطيرة في بعض الأسواق. وفي الواقع وبفضل الأداء المستقر للبنوك الإسلامية استمر نمو الأصول المصرفية منذ عام 2009 لتبلغ 64,48 مليار دينار في يوليو 2018. وفي تعقيبها على هذا الموضوع، أبلغت الرئيس التنفيذي للبنك التجاري الكويتي الهام محفوظ مجموعة اوكسفورد بيزنس غروب بقولها «نظرا للسيولة العالية لدى البنوك، فقد بادرت الحكومة للاقتراض منها لتمويل مشاريع كبرى، ومع ذلك فإن نسبة حاجة المستثمرين والمودعين عبر تنفيذ القانون رقم 2008/30، الذي بموجبه ضمنت جميع الودائع في البنوك المحلية الكويتية.

وفي حين كانت البنوك معزولة نسبيًا عن مخاطر الأزمة المالية، إلا أن عددا من شركات الاستثمار عانت من سوء الائتمان نتيجة التداول في العقارات وسوق الكويت للأوراق المالية مستخدمة قروضا من القطاع المصرفي آلت إلى التعثر. تجدر الإشارة إلى أن المعيار التاسع لإعداد التقارير المالية دخل حيز التنفيذ في الكويت مطلع عام 2018. وبرغم الإجماع العام على أن النهج المحافظ للمصارف الكويتية بشأن المخصصات يسمح بعملية انتقال مرنة، إلا أن بعض المؤسسات المالية واجهت منتصف عام 2018 صعوبة في تطبيق المعايير بسبب مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية. ومع ذلك، فإن المخصصات العامة التي تراكمت لدى البنوك المحلية مؤخرًا، والمصدات المالية السائلة المريحة، وجودة الأصول العالية، فضلا عن تدني نسبة القروض المتعثرة إلى 1,9٪ والتغطية القياسية للقروض بحدود 230٪، يجب أن تضمن انتقالا سلسا بشكل عام. في غضون ذلك، سجل

تقرير الشال

القطاع النفطي بات محرقة للوزراء

فالكفاءة ليست بالضرورة هي المعيار. وأضاف التقرير أنه لدى قطاع النفط استراتيجية معلنة تهدف إلى البلوغ بإنتاج الكويت إلى 4,75 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2040، قدرت تكاليف تنفيذها بنحو 450 مليار دولار. ولدى الكويت استراتيجية جديدة، هدفها الأساس هو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن النفط بحلول عام 2035، وبتكلفة بحدود 450 مليار دولار. وبينما يمثل الاعتماد على النفط واقعا معاشيا، تمثل وعود «كويت جديدة» هدفا محتملا نتمنى له النجاح، ولكن، استقرار تجارب الماضي فيه الكثير من الإحباط.

ذكر تقرير «الشال» انه منذ تحرير الكويت قبل نحو 27 سنة، تعاقب على حقيبة وزارة النفط 20 وزيرا، أغلبيتهم الساحقة من غير ذوي الاختصاص بتقنياته أو باقتصاداته أو حتى سياسته، والأهم، أن أيا منهم لم يرض ما يكفي من وقت لتبني وتحقيق أي هدف استراتيجي، فمعدل دوران الوزير هو سنة وثلث السنة.

ورأى التقرير أن قطاع النفط مصاب بأمراض ثلاثة: فساد له تاريخ منذ ثمانينيات القرن الفائت، وحقيبة وزارته ويتبعها بعض قياديه تمنح لشراء ولاء هذا الفصيل السياسي أو الاجتماعي أو ذاك ثم بعدها يبدأ الفصيل الجديد بتصفية نفوذ من سبقه لتنشغل قياداته في صراعاتها، وتعرض لتفريغ من معظم قياداته الوسطى المحترفة بقانون سياسي جائر للتقاعد المبكر في عام 2009 ما أدى إلى انحسار كبير في مستواه المهني. وفي بداية حقبة رواج سوق النفط الأخيرة (2010-2014)، تم تمييزه بكادر بالغ التكلفة والانحراف بعد ادعاء وزيره في ذلك الوقت بأن ذلك لن يكلف الخزينة العامة فلسا واحدا، وبات حاليا محرقة لأي وزير، لأن كل ناقد أو فاسد، بات يريد حصه في وظائفه.

«المركزي» محق في عدم رفع الفائدة



قال تقرير الشال الاقتصادي إن بنك الكويت المركزي أبقى سعر الخصم على الدينار ثابتا عند 3٪ رغم رفع سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي ربع نقطة مئوية، ليتقلص الهامش في الفائدة مع الدولار، حيث جاءت مبررات قراره خلاصة لرؤاه لوضع النشاط الاقتصادي العام، الذي ظلته مازال يراه ضعيفا وخصوصا مع التطور السالب والكبير مؤخرا في أسعار النفط، إضافة إلى ضغوط خفض إنتاجه لوقف تدهور الأسعار. كما يعتقد بنك الكويت المركزي بأن مراقبته لحركة السيولة وحركة الودائع والنمو الضعيف للائتمان المصرفي باستثناء قطاع النفط، تدعم استمرار تفوق قفله على النمو خصوصا مع استمرار المعدلات الهابطة للتضخم والتي لم تتعد 0,3٪ في سبتمبر الفائت، حيث يعتقد «المركزي» أنه لا زال يملك ما يكفي من أدوات السياسة النقدية بما يحفظ تنافسية وجاذبية العملة الوطنية. وأوضح التقرير أنه على مدى 3 سنوات، وبدءا من 16 ديسمبر 2015، رفع الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة الأساس (تكلفة الأموال عليه 9 مرات، أو بما جمعه 2,25٪)، ووافق بنك الكويت المركزي 4 مرات فقط، أي زاد سعر الخصم بما جمعه 1٪.

وأضاف التقرير أنه يفتقر في أن بنك الكويت المركزي يتابع ويحلل كما كبيرا من المعلومات، معظمها لا تتوافر لغيره، ويبدو أنه على قناعة بأن ارتفاع التكلفة المالية عليه لازالت أدنى من التكلفة الاقتصادية المحتملة لرفع أسعار الفائدة، ورغم ارتفاع مستوى الضغوط على البنك تعتقد أنه محق.

تستضيف اجتماع فريق عمل المسؤولين عن التدريب «أسواق المال» تبني مشروع بوابة التدريب الإلكترونية الخليجية المشتركة



لقطة جماعية لفريق عمل المسؤولين عن التدريب

استضافت هيئة أسواق المال أعمال الاجتماع السادس لفريق عمل المسؤولين عن التدريب بالجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بحضور ومشاركة الأمانة العامة وممثلين عن دول المجلس، حيث تقدمت هيئة أسواق المال في الكويت أبريل 2016، بمبادرة لمشروع بناء واستضافة موقع الكتروني يتم من خلاله استعراض البرامج التدريبية ومحتوياتها، وأي أوراق عمل يتم إعدادها ونشرها من الجهات المنظمة للأسواق المالية في دول المجلس، وقد تم الترحيب والمواقفة على المقترح من قبل لجنة رؤساء الهيئات في اجتماعها الخامس عشر المنعقد في العاصمة الرياض في العام المذكور آنفا، وعلى ضوءه تم تكليف فريق عمل المسؤولين عن التدريب بالجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس بالعمل مع هيئة أسواق المال في الكويت للاتفاق على الإطار

النهائي للموقع الإلكتروني، حيث استمر العمل على المشروع خلال أربع مراحل، انطلقت منذ يونيو 2017. وقد قامت الكويت منمثلة بهيئة أسواق المال بتبني مشروع بوابة التدريب الإلكترونية المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث عملت على تأسيس المشروع واضطلعت بمسؤولية تشغيله وتوفير الدعم الفني له، ويهدف المشروع إلى تبادل الخبرات

بناء منصة إلكترونية متوافقة مع أعلى معايير أمن المعلومات



كل عام وأنتم بخير

يتقدم البنك الأهلي الكويتي بأسمى آيات التهاني والتبريكات إلى مقام حضرة سمو أمير البلاد الشيخ/صباح الأحمد الجابر الصباح، وولي عهده الأمين صاحب السمو الشيخ/نواف الأحمد الجابر الصباح، وإلى الشعب الكويتي الكريم وكافة المقيمين بحلول العام الجديد، داعين المولى عز وجل أن يمن على الجميع بالصحة والعافية.

وبهذه المناسبة، سوف يعلق البنك جميع أفرعه للفترة المسائية يوم الإثنين الموافق 31 ديسمبر 2018 بالإضافة إلى يوم الثلاثاء الموافق 1 يناير 2019 على أن يستأنف أعماله يوم الأربعاء الموافق 2 يناير 2019.

الأهلي أسهل

1 899 899 أهلي

eahl.com

الأهلي ABK